

دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة

The role of local communities in sustainable local development

سايق فطيمة*¹¹ المركز الجامعي غليزان (الجزائر)، fatima.sayah@cu-relizane.dz

تاريخ النشر : 2020/06/30

ملخص:

تعتبر التنمية عملية ديناميكية تفاعلية بين الجهاز العمومي ومختلف مكونات المجتمعات المحلية، وتعتبر الجماعات المحلية احد أهم أساليب تنظيم الدولة وتحقيق اللامركزية بتوزيع الوظيفة الإدارية بين الهيئات المركزية و أجهزة تنفيذية محلية. تعد الجماعات المحلية هيئة من هيئات لامركزية للدولة. وتعتبر البلدية في الجزائر الخلية الأولى والأساسية للجماعات المحلية، وهذا راجع للدور الذي تؤديه بين الإدارة والمواطن، لكن بالرغم الجهود المبذولة إلا أن أهداف التنمية المحلية المستدامة لا يعكس حجم هذه الجهود، وذلك نظرا للمعوقات والمشاكل التي تواجهها أغلب البلديات، مما انعكس سلبا على فعالية التنمية المحلية المستدامة التي يتطلع إليها المواطن.

كلمات مفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية المستدامة، الجمعيات المدنية، اللامركزية، أجهزة تنفيذية محلية

Abstract :

Development is a dynamic and interactive process between the public and various components of local communities, and local communities are one of the most important methods of organizing the state and decentralizing the distribution of administrative function between the central bodies and local executive bodies.

Local communities are a decentralized state body. The municipality in Algeria is the first and main cell of local communities, and this is due to the role it plays between the administration and the citizen, but despite the efforts made, the sustainable local development goals do not reflect the magnitude of these efforts, due to the obstacles and problems faced by most Municipalities, which have had a negative impact on the effectiveness of sustainable local development to which citizens aspire.

Keywords: Local communities, sustainable local development, civil associations, decentralization, development policies

* المؤلف المرسل: سايق فطيمة، الإيميل: fatima.sayah@cu-relizane.dz

1. المقدمة:

تسعى الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع المستويات كغيرها من الدول حيث لا يتأتى هذا إلا بتوفر إدارية محلية فعالة ومن هذا المنطلق تلعب الجماعات المحلية دور مهم في تفعيل تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الظروف المعيشية للمواطن، تطوير وترقية المجتمع وتوفير حاجياته، إضافة إلى تخفيض الواردات ورفع الإنتاج من أجل التصدير، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وتُعد الجماعات المحلية ركيزة أساسية في علم التنظيم الإداري كونها تجسد مفهوم اللامركزية الإدارية الهادفة لتحقيق مفهوم جوارية الإدارة بالإضافة إلى أنها تشكل عنصراً هاماً في تجسيد مفهوم التنمية المحلية وبالتالي التنمية المستدامة. وتُجسد كل من البلدية والولاية مفهوم الجماعة المحلية في الجزائر وفقاً لما نصت عليه الدساتير المختلفة في ظل الدولة الوطنية. تسعى الجماعات المحلية إلى تلبية حاجات المواطن المحلي وتقديم الخدمة العمومية الموكلة لهذه المرافق، من هنا ظهر مفهوم التنمية المحلية كدور أساسي تلعبه هذه الهيئات، وتوفر متطلباته وآليات تحقيقه. وبفعل المستجدات العالمية والتي تقرر على أن تحقيق التنمية المحلية و بالتالي الوصول إلى التنمية المستدامة وهذا لا يتأتى إلا بتظافر الجهود ما بين البلدية و الولاية .

ونظراً لأهمية التنمية المحلية اتجهت الجزائر إلى الاهتمام بالجماعات المحلية كونها تشكل الحجر الأساس واللبنة الأولى في هرم الدولة وكونها تتحكم في العمليات الإدارية المختلفة من تخطيط توجيه ورقابة وإشراف والمتابعة، كما تحدد حصر الحاجات الملحة وتحديد أولويات العمل الواجب تنفيذها كما اهتمت الجزائر بتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية التنمية والنهوض بالمجتمع المحلي في جميع المجالات لذلك سعت الجزائر إلى القيام بتطوير نظام الجماعات المحلية.

إن كل من مفاهيم العولمة والحكم الراشد والديمقراطية التشاركية وغيرها من العوامل أصبحت حالياً تعد من متطلبات التنمية المستدامة.

إن نجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال، ونظام حكم محلي راشد، وقواعد مالية ومحاسبية مضبوطة وشفافة تهدف إلى المحافظة على المال العام وحسن استخدامه وترشيد نفقاته وتأمين إيراداته ولقد حولت الدولة سلطات إلى البلديات بإتباع نظام اللامركزية، كونها النواة الرئيسية للتنمية المحلية والاقتصادية وبالتالي التنمية المستدامة. وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

ما مدى نجاعة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تدور حول:

1- ما المقصود بالجماعات المحلية ؟

2- ماذا نقصد بالتنمية المحلية و التنمية المستدامة؟

3- إلى أي مدى يمكن للآليات التي سخرها المشرع أن تحد من الفساد في الإدارة المحلي ؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ومدى فاعليتها في لاستجابة لمتطلبات المواطنين وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة ككل.

من اجل الإجابة على مختلف التساؤلات و تجسيداً لذلك تناولنا في هذه الدراسة ثلاث محاور:

المحور الأول: مفاهيم حول الجماعات الحلية

المحور الثاني: مفاهيم حول التنمية المحلية و التنمية المستدامة

المحور الثالث: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة

2. مفاهيم حول الجماعات الحلية

تعريف الجماعات المحلية:

تعتبر عملية التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة من أحد أهم الأهداف التي سعت الدولة إلى تحقيقها. تعددت وجهات نظر الفقهاء والمفكرين حول مفهوم الإدارة المحلية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن كل مفكر كان ينظر إلى الإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها المفكر.

وتُعرّف الجماعات الإقليمية على أنّها الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة كما أنّ الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن تلبيةها لقلة مردوديتها أو طول أجالها، من هذا المنظور فالجماعات المحلية هي تعبير جغرافي محدد إقليمياً، تجمع سكاني محدد عددياً ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة سيد الأمثل للأهداف المركزية أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية للإقليم من جهة أخرى (شعيب وشريف، 2012، ص. 161) ويعرفها العطار بأنّها هي (توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها، وأهم ما يميز هذا التعريف أنّه ركز على الجانب الانتخابي و على رقابة و إشراف الحكومة المركزية (الطعامنة ، 2003، ص. 8).

الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات

الطابع المحلي.

إنَّ التعديل الدستوري لسنة 2016 لم يضيف الشيء الكثير لا سيما في مواد 16، 15، و 17 إلا ما نصت عليه المادة 15 الفقرة الثالثة "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية ويعتبر هذا التعديل في غاية من الأهمية بإدخاله صراحة لمفهوم جديد لتسيير الجماعات المحلية عن طريق مشاركة المواطنين والمجتمع المدني، وكل الفاعلين على المستوى المحلي لقد حدد المؤسس الدستوري الجماعات المحلية من خلال الدساتير المتعاقبة فيما يلي:

1-الإشارة في كل الدساتير بأن الجماعات الإقليمية هي البلدية والولاية، مع التأكيد بأن البلدية هي الجماعة القاعدية.

2-الأداة الوحيدة التي تنشأ بها الجماعات المحلية هي القانون.

3-نصت الدساتير على أسلوب الانتخاب المعتمد في اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية.

إذا كان المؤسس الدستوري، حدد الجماعات المحلية بصورة عامة في الدساتير المتعاقبة للدولة الجزائرية، حيث اقتصر على تحديدها في البلدية و الولاية.

والجماعات المحلية في الجزائر هي هيئتان حددهما الدستور الجزائري وهما البلدية والولاية.

• تعريف البلدية: يعرف قانون 11-10 البلدية في المادة الأولى على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون.

• تعريف الولاية: الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم 12-7 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 29 فيفري، 2012 المادة الأولى).

خصائص الجماعات المحلية

للجماعات المحلية خصائص عديدة تتمثل في:

-اللامركزية: من أهم ما يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها اللامركزية الإدارية، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الاقتصادية، وهي تعني توزيع المهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية البلدية والولاية ومع خضوعها دوماً لرقابة السلطات المركزية.

-الاستقلالية المالية: حيث تحظى الوحدات المحلية باستقلالية مالية بهدف تسير وتجهيز مختلف مرافقها المحلية من أجل تلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والخطط التنموية والنهوض بمختلف الأوضاع.

-الشخصية المعنوية: هي اكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية فهي لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الأفراد العادين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخول لها من طرف القانون.

-الاستقلالية الإدارية: بمعنى اكتساب البلدية والولاية الحق والاستقلالية في القيام بمختلف الوظائف الإدارية التي تنهض بأعبائها الإدارات المحلية التي وجدت من أجلها في الأصل، وهي تعني بذلك توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والإدارات اللامركزية.

والاستقلال الإداري هو أن تتمتع أجهزة بكل السلطات اللازمة، بحيث تتوزع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة وتتمتع هذه الاستقلالية بالمرابا التالية:

- ✓ تقليص من العبء الذي يكون على عاتق الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد الوظائف .
- ✓ تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية .
- ✓ تكفل برغبات وحاجات المواطنين من قبل الإدارة المركزية .
- ✓ تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.

3. مفاهيم حول التنمية المحلية و التنمية المستدامة

ظهر مصطلح التنمية المحلية في بداية ستينيات القرن الماضي في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي تعالت حول تهيئة وإعداد التراب التي سعت إلى القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح، هذه النظرة الفوقية (اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين). ولقد كان العالم القروي الحقل الأول لتطبيق المفهوم ، لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا في الأحياء.

إنّ التنمية المحلية هي جزء من التنمية المستدامة هدفها تطوير التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، هذا التطور يكون من خلال تحقيق التقدم في مختلف المستويات.

1.3 تعاريف حول التنمية المحلية

تعرف التنمية المحلية على أنّها "التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخل".

(أحمد رشيد، 1986، ص.14). كما أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة" (عبد المطلب عبد الحميد، 2001، ص.13)، وقد عرفتها الأمم المتحدة بـ "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية (لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع." (ميشيل تودارو، بدون سنة نشر، ص.50). وتعرف أيضاً على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكامل" (معاوي، 2010، ص.53).

إن الإدارة المحلية تتطلب توفر الرقابة من طرف الوصاية لضمان سلامة حسن سير المرافق المحلية والحفاظ على وحدة الدولة والتزام سياستها العامة.

ك أبعاد التنمية المحلية

تتكون أبعاد التنمية المحلية من عدة أبعاد سوف نلخصها في ثلاث نقاط:

- البعد الاقتصادي: تهتم التنمية المحلية بالبعد الاقتصادي بغية تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي و لهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد خصائص مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية، هذا وقد يتم دمج أفراد المجتمع البطالين ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة وخلق فرص العمل من جهة وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواءً لاستهلاك المحلي أو لتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، ويسمح هذا بتشديد وبناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات... الخ. هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فأنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد القاطنين بذلك الإقليم وتجذب رجال الأعمال المتواجدين في الأقاليم المجاورة من اجل الاستثمار بهذه المنطقة. (غريبي، 2010، ص. 7)

- البعد الاجتماعي: تكثف التنمية المحلية اهتماماتها على الإنسان الذي يشكل جوهر التنمية المحلية بحيث ترمي الى تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع و ضمان الديمقراطية. ولهذا يلعب البعد الاجتماعي للتنمية المحلية دور مهم في توفير الحياة الاجتماعية المتطورة التي تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه ينتج عن التنمية المحلية مجتمع واعى ينبذ الجريمة غير على وطنه. من هنا يتحقق الارتقاء آليا في كل الجوانب الحياة من تعليم، صحة، سكن، خدمات، رفاهية، سلوكيات بشرية إلى علاقات اجتماعية و بالتالي دولة قوية تمتلك أسس التقدم المستمر المتواصل (غريبي، 2010، ص. 8)، بحيث توجد علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية و

التنمية الاجتماعية حيث " لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، و لا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية" (فرج، 1983، ص. 240). تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة؛ إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره. تساهم في تطوير المجتمع؛ إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع.

● البعد البيئي: تركز التنمية المحلية على البعد البيئي و تسعى جاهدة للحفاظ عليه. بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزه. فالتنمية المحلية تراعي الإدارة السليمة للموارد الطبيعية من استهلاك و توزيع و تقلل من استنزافها. (غريبي، 2010، ص. 9)

و في الأخير يمكن الجزم بان التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاث الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.

أهداف التنمية المحلية

تقوم الهيئات و المجتمعات المحلية بدور فعال في العملية التنموية، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة، ذلك لأن الإدارة المحلية تمتاز بأنها إدارة قريبة من المواطنين و هي الأكثر اطلاع على الظروف و الحاجات المحلية، كما تشرك السكان المحليين في وضع البرامج الهادفة و النهوض بالمجتمع المحلي و تنفيذ القرارات عن طريق إثارة الوعي والإقناع بأهمية هذه البرامج وعوائدها على السكان المحليين و على الدولة كذلك (المعاني، 2010، ص139 و 140). وتتمثل أهداف التنمية المحلية فيما يلي:

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية فيها، و الحيلولة دون تركها في منطقة واحدة.

- النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، فهي دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها.

- عدم الإخلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من النزوح الريفي.

- الاستفادة من الموارد و جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً.

- زيادة التعاون و المشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

- تفعيل دور المشاركة الشعبية؛ إذ إن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف، والمهن بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم، سواءً عن طريق نظام الانتخابات، أو مجلس البرلمان.
- تسعى لتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يحسن وضعيتها المالية ويسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.

- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

- ترمي لتحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان في منظومة شاملة ومتكاملة
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في التجمعات المحلية وعصرنتها.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان من خلق روح الإبداع والابتكار، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق التجمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساعد في تطويرها وبمنح مزيداً من فرص العمل.

تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

خصائص التنمية المحلية:

تتميز التنمية المحلية بالعديد من المميزات والخصائص نذكر منها:

- المشاركة المجتمعية للمجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية؛

- عملية منظمة ومقصودة؛

- الاعتماد على القدرات والإمكانات المحلية؛

- هي عملية جوهرها الخصوصية المحلية (سلامي، 2012، ص. 423)

2.3 تعاريف حول التنمية المستدامة

نقصد بالتنمية المستدامة صيانة، تنمية و تطوير الموارد و البعد عن تبديدها وإيجاد بدائل سليمة بالنسبة للموارد التي تتعرض لخطر الاضمحلال أو النفاذ مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال المقبلة ، فالتنمية المستدامة تتحقق عندما تراث الأجيال المقبلة بيئة مشابحة أو في اقل تعديل كما ورثته الأجيال السابقة.

لقد عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنّها "التنمية التي تأخذ في الحسبان حاجات المجتمع الحالية بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم" (reynaud, 2004, p. 118) كما عرفت كذلك على أنّها "مجموعة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل القصير وعلى الأجيال المقبلة عوض الحالية وعلى كوكب الأرض بأكمله بدل من الدول والأقاليم المنقسمة وعلى تلبية حاجيات الأساسية والأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والمهمشة". (SMOUTS, 2005, p. 5)

استعمل الاتحاد الأوروبي مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة سنة 1980 وذلك للحفاظ على البيئة ثم تطور هذا المفهوم سنة بحيث عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي "تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية ، مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية" (SMOUTS, 2005, p. 5) وفقاً للتعريف الذي وضعته اللجنة العالمية للتنمية المستدامة سنة فإنها تهتم بـ"تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" ويتالي فان التنمية المستدامة تعني ذلك الاستخدام العقلاني للموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة و ذلك بمراعاة المتطلبات والاحتياجات الحالية للأفراد و كذا المستقبلية دون إهمال حقوق الأجيال القادمة وما يلزمهم لتغطية متطلباتهم وذلك بالتوفيق بين مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و البيئية."التنمية المستدامة هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي الى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لاحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد". (كريم زمران، 2010، ص. 195) فالتنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجات الاجيال الراهنة دون تعرض للخطر قدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الاخرى. ولتحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عن البيئة. إنّ مفهوم التنمية المستدامة برز بشكل لافت لانتباه منذ مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 ولقد مرت بعدة مراحل كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية إلى منتصف الستينات القرن الماضي	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات القرن الماضي	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل

3	منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينيات	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ 1990 وحتى قمة الأرض 1992	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحيحة للسكان
5	منذ قمة الأرض 1992	التنمية المستدامة = نمو اقتصادي + توزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: ناصر مراد، "التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 46، ربيع

2009، ص: 108.

تعريف التنمية المستدامة

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العشرين سنة الماضية على اهتمام العالم وأصبحت مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع المكاسب والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة. حيث توجد العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة ولكن التعريف الشائع و المستخدم على نطاق واسع هو ذلك الذي يستند إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتلاند في عام 1987. والذي نص بشكل أساسي على ما يلي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة." قد تتنوع تعريفات التنمية المستدامة ولكنها قد تؤدي في نهاية المطاف إلى نفس النهج (مبارك، 2016، ص. 14).

كما تعرف على أنها عملية متعددة الأبعاد تقوم على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية من جهة والبعد البيئي من جهة أخرى، و تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد و الأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، فالإنسان ملزم بتنمية الموارد مع مراعات الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال القادمة، وصولاً إلى الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للبشر. (شوشاوي و آخرون ، 2013، ص. 4) و(نعمون و آخرون، 2012، ص. 206). وهي أيضاً "تحقيق الرفاهية للبشرية من خلال التوزيع العادل والاستغلال المرشد للموارد الطبيعية بصورة لا تقود لهضم حقوق الأجيال القادمة من خلال تنمية اقتصادية متواصلة". (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 ، ص. 12).

وعرفها الاقتصادي الشهير الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1989 روبرت سولو التنمية المستدامة بأنها " : عدم الإضرار بالطاقة (الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي". (شعبان فرج، 2012، ص. 33).

فهي إذن السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة، حيث يصف هذا التعريف البعد البيئي كعنصر مهم من عناصر التنمية المستدامة ويتركز على أن جوهرها هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.

مبادئ التنمية المستدامة:

تتمثل أهم المبادئ التي تتبناها التنمية المستدامة فيما يلي

-تحديد الأولويات بعناية؛

-الاستفادة من كل دولار؛

-اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف؛

-استخدام أدوات السوق متى كان ذلك ممكناً؛

-الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛

-اشترك كل فئات المجتمع؛

-تحقيق الارتباط بين الحكومة والقطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني والتعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية

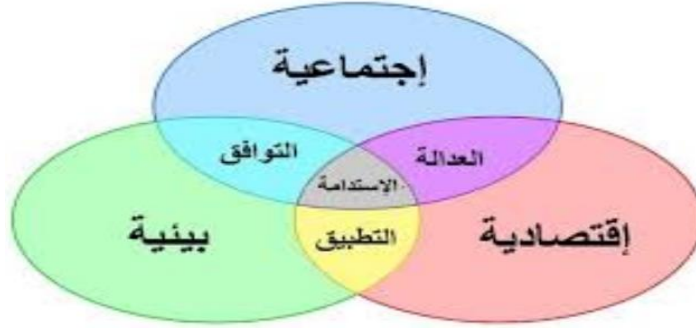
المستدامة؛

-التركيز على حماية البيئة أي إدخال البعد البيئي في كل خطط التنمية من البداية. (شني، 2017، ص. 3).

أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة أبعاد وهي عبارة عن تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فهي تهتم بحقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها. تلبي احتياجات الفرد الأساسية والضرورية من الغذاء وملبس، والكساء، والحاجات الصحية والتعليمية التي تؤدي إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للإنسان دون الإضرار بالتنوع الحيوي، وهذا من أولوياتها فعناصر البيئة منظومة متكاملة والحفاظ على التوازن فيما بينها يوفر بيئة صحية للإنسان. وتحافظ التنمية المستدامة على المحيط الحيوي ومكوناته الأساسية، مثل: الهواء والماء؛ حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات مستقبلية التي تحدد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء. تعتمد على التنسيق بين سبلات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات؛ حيث تعمل جميعها بانسجام داخل منظومة البيئة، بما يحقق التنمية المتواصلة والشاملة. ويمكن تلخيص أبعاد التنمية المستدامة في الشكل رقم التالي:

الشكل رقم (1): أبعاد التنمية المستدامة

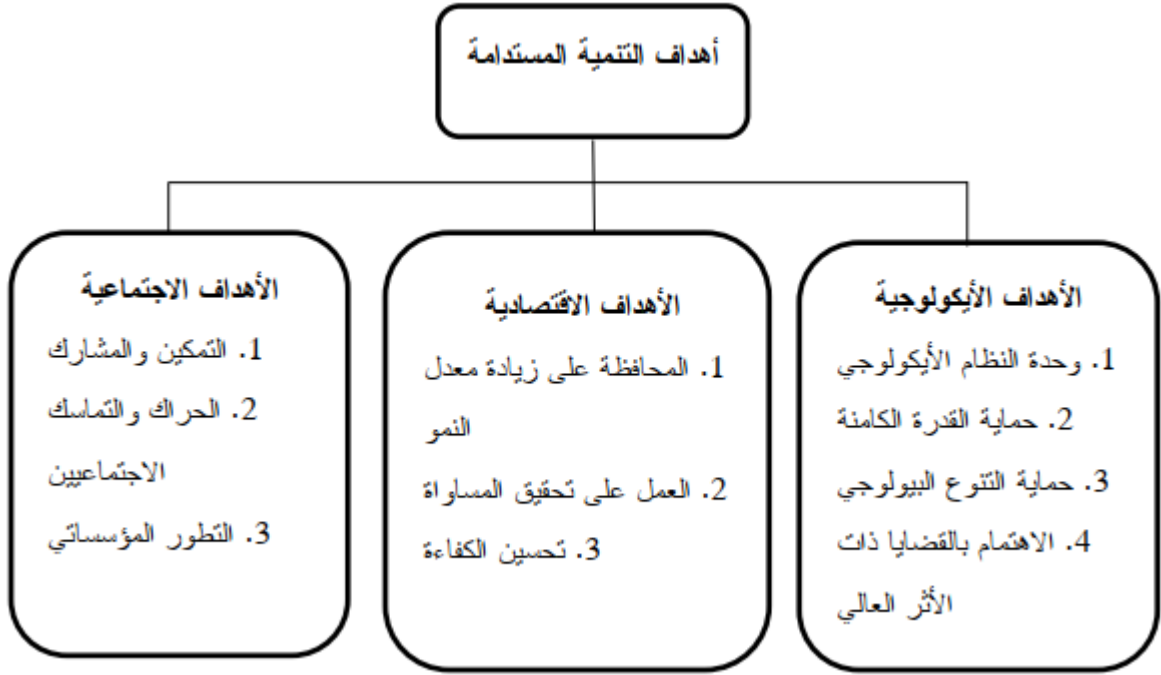


أهداف التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة أهداف نذكر منها ما يلي:

- ✓ السير نحو تحقيق حياة أفضل للسكان من خلال التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وكذا التركيز على مجالات النمو للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي؛
 - ✓ احترام البيئة الطبيعية والمحافظة عليها. حيث يُعد الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة من الأمور التي جعلت الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة هو الحماية البيئية واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام، فنظافة البيئة هي أساس حياة الإنسان، وحمايتها ينتج عنها ترقية التنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل؛
 - ✓ توعية السكان بالمخاطر البيئية فبفضل التوعية تنتج لنا تنمية بالمسؤولية تجاه البيئة، وفي حث المجتمع على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة (تنشئة بيئية)؛
 - ✓ ربط التكنولوجيا الحديثة باهداف المجتمع من خلال توظيف هذه الوسائل بما يخدم المجتمع، وذلك باستغلالها في تنمية الأفراد والمجتمع والأهداف المنشودة دون أثار سلبية على المجتمع؛
 - ✓ الاستغلال الأمثل و العقلاني للموارد حتى لا تستنزف وتدمر الموارد وتفقدنا من اجل الحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة. (محمد غنيم، و أبو زنت، 2010، ص. 30-31).
- إذن للتنمية المستدامة أهداف ايكولوجية، اقتصادية واجتماعية (دوغلاس موسيشت، 1993، ص. 72) ونجمل أهم أهدافها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): أهداف التنمية المستدامة



المصدر: دوغلاس موسيشت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستشارات الثقافية،

القاهرة: 1993 م، ص. 72.

4. دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة

تلعب الجماعات المحلية دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة بحيث تُحفز التنمية المحلية من خلال مواردها المادية، المالية والبشرية. ويتم تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد وذلك من خلال ما يلي:

✓ المشاركة : بمعنى المشاركة الشعبية للأفراد المحليين في صنع القرار المحلي باعتبارهم الأعلام بمتطلبات الأفراد واحتياجاتهم، وكذا الأعلام بموارد المنطقة وخصوصيتها؛

✓ الفعالية : تعتبر الفعالية ركن أساسي لنجاح أي عملية مهما كانت بسيطة، لذا فإنه لا بد فعالية أداء الأفراد والموظفين المحليين والمنظمات المحلية؛

✓ الشراكة : ونقصد به مشاركة جميع الأطراف والمنظمات المركزية واللامركزية، الرسمية وغير الرسمية بحيث تكون المشاركة والتعاون بين القطاع الخاص، الحكومة والمجتمع المدني، ويجب أن يتسم ذلك التشارك بالفعالية؛

✓ الرؤية الإستراتيجية : تتمتع صنع القرار المحليين برؤى بعيدة الأجل وعدم الاكتفاء بالخطط والبرامج الإستراتيجية

طويلة المدى؛

- ✓ العدل والإنصاف : تنص المواثيق الوطنية والدولية على العدل والإنصاف في توزيع الموارد، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعتبر أساس التنمية المستدامة؛
- ✓ الشفافية : يجب تجسيد مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومة للجميع في الوقت المناسب، ويعتبر مبدأ الشفافية أساساً لتقريب المواطنين الإدارة وتعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم وكذا محاربة الفساد؛
- ✓ المسائلة : تسمح المسائلة بإصلاح ومحاربة الفساد، بحيث يجب أن يخضع كل مسئول للمسائلة باختلاف أنواعها. ويتمثل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مختلف المجالات كما يلي:

كـ الميدان الاجتماعي:

للبلدية والولاية دور رئيسي في الميدان الاجتماعي وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها البلدية في هذا الميدان وهي الخدمات والوظائف التي يحددها القانون والتي من خلالها تحقق التنمية المحلية التي تنعكس بدورها على الجانب الوطني ويتالي تحقيق التنمية المستدامة الشاملة ومن هذه الخدمات ويدخل ذلك في إطار ما نص عليه التشريع الجزائري من دستور وأوامر وقوانين خصت البلدية والولاية:

أ- التربية والتعليم : تعمل الجماعات المحلية على توفير مختلف الخدمات التي تخص ميدان التربية والتعليم والتي تدخل في ميدان اختصاصها وصلاحتها من خلال:

- تجهيز مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية والسهر على ديمومة واستمرارية هذه المؤسسات والحفاظ على نظافة وتجهيزات المؤسسات التربوية والتعليمية؛

- السهر على ترشيد تسيير المؤسسات التابعة لهذا الميدان والتي تدخل في ميدان اختصاصها؛

- الإشراف والتقييم الدائم لهذه المؤسسات؛

- توفير الخدمات الضرورية التي يحتاجها قطاع التربية والتعليم مثل: النقل، الإطعام المدرسي....

ب- السكن والتعمير : تقوم الجماعات المحلية في ميدان السكن بما يلي:

- توفير السكن اللائق والملائم لمختلف المواطنين و السهر على تحقيق العدالة والشفافية في توزيع السكن؛

- تطوير مشاريع السكن المختلفة وتوفير السكنات التي تتطابق ومعايير الوقاية والسلامة؛

- حماية التراث المعماري للمنطقة وترشيد التعامل مع الممتلكات العقارية والحفاظ عليها.

ج - الشباب والثقافة والسياحة : وذلك من خلال:

- الاهتمام بالتراث الثقافي وصيانه وإنشاء المرافق الثقافية الضرورية مثل دور الشباب، المسارح، المتاحف...

-على التوعية الثقافية وتسيير مختلف المرافق الثقافية؛

-تشجيع الابتكار والإبداع وتوفير مناصب شغل للشباب وتوفير صيغ ملائمة لدعم الشباب؛

-متابعة مختلف المشاريع والبرامج الثقافية والحفاظ على المواقع السياحية؛

-تطوير ميدان السياحة وذلك لما يمكن أن يقدمه هذا الميدان و تعزيز الحوار والتعاون الجوّاري.

د -الصحة : وتمثل عموماً في:

-الحفاظ على الصحة العمومية عن طريق توفير بيئة صحية مناسبة لحياة طبيعية وصحية إنشاء المراكز والمؤسسات

والمستشفيات المحلية والإقليمية ومتابعة تسييرها؛

-السهر على تطبيق واحترام المعايير الصحية في الماء، الأكل، الجو...

-العمل على رفع مستوى الثقافة الصحية للمواطن عن طريق الحملات التوعوية؛

-الحفاظ على سلامة المواطنين من كل خطر صحي جديد انتشار فيروس جديد مثلا عن طريق التوعية والقيام

بالتلقيح التي تقوم بها المصالح القائمة على الصحة في الجماعات المحلية والتكفل ومساعدة الأشخاص المحتاجة.

المجال الاقتصادي:

-تسيير المرافق الاقتصادية المحلية كالأسواق الأسبوعية وتطوير الصناعات البديلة وتقوية القاعدة الصناعية للجماعات

المحلية؛

-البحث عن موارد جديدة التي تساهم في تطوير الجماعات المحلية والاهتمام بتحقيق التنمية المحلية؛

-تطوير الاهتمام بالزراعة وتشجيع المشاريع التي تدخل في هذا الميدان وذلك لتحقيق التلبية المحلية للمواطنين إلى

تزويد مناطق آخري؛

-الاهتمام بالأرياف والقرى عن طريق فك العزلة على المداشر والقرى من خلال مد شبكة الطرقات والمواصلات،

توفير المراكز القاعدية لها المراكز الطبية - المركز التعليمية-المساجد ...؛

-تشجيع التبادل والاستثمار الجوّاري ومحاولة خلق مرافق للتمويل الذاتي للبلديات والولايات أي خلق موارد مالية

جديدة.

المجال البيئي : تلعب الولاية والبلدية دورا كبيرا في تحقيق توازن بيئي ملائم بفضله يتمتع الإنسان أن يحيا حياة بلا

أخطار ولا أضرار وذلك من خلال ما يلي:

-الحفاظ على البيئة الطبيعية اللازمة لعيش الأفراد والتوعية والتربية البيئية؛

- الحفاظ على نظافة المجال الجوي، البري والبحري من خلال الحفاظ على النظافة الدائمة للبيئة؛
- الحرص و الحفاظ على المساحات الخضراء والعمل على خلق مجالات جديدة كالغابات والحدائق...؛
- التحسيس والقيام بالعمل التوعوي وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية الرسمية والغير رسمية للحفاظ على البيئة وتوفير المياه الصحية الصالحة للشرب؛
- الحفاظ على نظافة الحيز الجغرافي للجماعات المحلية وترشيد التعامل مع النفايات؛
- السهر على حماية التوازن البيولوجي وتشجيع المبادرات التطوعية التي تعمل في المجال البيئي والعمل على تحقيق والحفاظ على التهيئة الإقليمية. (سلامي، ص. 429).

5. الخلاصة:

تلعب الجماعات المحلية دوراً بارزاً في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها الخلية اللامركزية للدولة والتي تكون على قرب كافي من المواطن وبالتالي فهي تملك القدرة الكافية على معرفة متطلبات المواطنين، انشغالهم واحتياجاتهم كما أنّها قادرة على معرفة خصوصيات ومميزات المقاطعات المحلية وأقاليم التابعة لها وبالتالي معرفة كيفية استغلال والتعامل مع هذه المناطق كل حسب خصوصيته وهو ما يسمح بالقدرة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين وتوفير الخدمات الضرورية ومن ثم تحقيق التنمية المحلية التي ستعكس حتماً على المستوى الوطني وتكون عاملاً في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للوطن ككل.

إنّ ترقية البلدية في الجزائر إلى مستوى المؤسسة العصرية القادرة على تقديم الخدمات وتسريع معاملات المواطنين، والتواصل المباشر معهم وتفعيل مشاركتهم، وجعلها عملية مستمرة في التنمية المحلية والمستدامة ككل يعتبر كتحدٍ تواجهه البلدية.

لكن يبقى تطبيق هذه المفاهيم النظرية والأطر القانونية المحددة لها في الواقع يعكس صور لم تحقق فيها التنمية و لا أساليب الإدارة الرشيدة سواء في إشراك الفاعلين الحقيقيين في التنمية أو في مستوى تسيير وسائل التنمية وتفعيل الموارد المحلية. كما أن دور الجمعيات المحلية من خلال الجمعيات المدنية، لم يرق إلى المشاركة في القرارات المحلية و تفعيل التنمية.

تواجه الجماعات المحلية عدة مشاكل تعرقل سيرورة عملياتها وتحد من أداء دورها في التنمية المحلية، وتم تحديد العراقيل في العنصر الفساد وسوء التسيير...

وعليه نقدم الاقتراحات التالية لمواجهة هذا التحدي :

✓ على الجماعات المحلية والبلدية والولاية خصوصاً الاستجابة لتطلعات المواطنين وتحسين المحيط ونوعية المعيشة، والتكفل الناجح بالخدمة العمومية وكذا المزيد من الشفافية في القرارات التي تعنيهم من خلال إعلام منظم، والمزيد من الاستماع والإشراك في الخيارات المتصلة بالتنمية المحلية.

✓ تعبئة حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي من خلال تمكين وحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية، وهنا يظهر دور الإعلامي المحلي في التنمية ونشر الوعي، ضمن هذا السياق نقترح تزويد البلديات بدليل توجيهي وطني يتضمن أبعاد التنمية الوطنية والمحلية مدعماً بنصوص قانونية وتنظيمية تساعد وترشد وتنظم دور البلديات في ذلك، كما يمكن أن تبادر البلديات وتحت إشراف مصالحها بإعداد مجلات إعلامية محلية تعرف بالنشاطات التي تقوم بها، لتوفير المعلومات للمواطنين المحليين وبيانات التنمية لتكون صرحاً إعلامياً يضمن تواصل الإدارة مع المواطن.

✓ تفعيل دور البلدية على كل المستويات: القرى القانونية للبلديات من خلال إشراك لجان الأحياء في العمل التنموي.

✓ حل إشكالية التمويل من خلال الحرص على تامين الموارد المالية المحلية للبلدية، والتقليل من منح الإعانات المالية لها من طرف الدولة للقضاء على روح الاتكال والتخاذل و هذا يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها.

✓ التكفل بمستوى الإداريين ورفع مهاراتهم وكفاءاتهم، عن طريق تنظيم دورات تربية والتكوين المستمر، ومنح الأولوية في التوظيف لخريجي المدرسة الوطنية للإدارة ومراكز التكوين الإداري السابق على مستوى الجماعات المحلية ، كون أن الجزائر لم تعرف مفهوم التنمية المحلية إلا حديثاً، وارتباطه بمجتميات التكيف مع سيوررات العولمة الجارفة والإقصائية، وقد فرض هذا المصطلح وجوده في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية مقابل اقتصاد أكثر امتداداً، لكنه لا يتكيف مع الواقع المعاش، فالتنمية المحلية تسعى لأن تكون تطبيقاً لاقتصاد أكثر إنسانية واستثماراً بشرياً في الجماعات المحلية بخصوصيتها وتراثها المحلي، مع الإلمام بمشروعية ذلك وكذلك فهم مسألة الوقت وتنمية المشاريع المشتركة التي تسعى إلى تطوير شروط حياة الأشخاص.

✓ الحرص على الشفافية والعمل جنباً إلى جنب مع المواطنين، والقدرة على تسيير التنمية المحلية، رغم التعقيدات التي تواجهها مع تحكم حقيقي في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية.

6. الإحالات والمراجع:

1. أحمد رشيد، "التنمية المحلية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
2. احمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010.
3. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
4. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المعونات والمنح وآثارها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، مصر، 2007، ص. 12.

5. محمد إسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1983 .
6. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، " التنمية الاقتصادية" ، دار المريخ، بدون سنة نشر، السعودية.
7. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
8. وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية محلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
9. شوشاوي نسيمه وحماد صبيحة، سبل تفعيل دور الزكاة من اجل تحقيق التنمية المستدامة، عرض تجارب دولية ناجحة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 و 21 ماي 2013، محبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص ص. 1-24.
10. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3، 2012، ص. 33.
11. شني صورية، مفاهيم حول التنمية المستدامة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2017، ص ص. 1-15.
12. محمد محمود الطعمنة، " نظم الإدارة المحلية -المفهوم، الفلسفة والأهداف" ، الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان، 2003، 20-18 أوت.
13. مبارك فاطمة، التنمية المستدامة أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد 13، 2016، ص. 13-16.
14. نصر الدين بن شعيب وشريف مصطفى، الجماعات المحلية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012،
15. نعمون وهاب وعناني ساسية، "دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة صندوق الزكاة الجزائري"-، ملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 3 و 4 ديسمبر 2012، ص ص. 202-221.
16. ناصر مراد، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 46، ربيع 2009.
17. القانون رقم 12-7 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 29 فيفري 2012، المادة الأولى.
18. المادة 15، القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، متعلق بإصدار الدستور، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخ في 07 مارس 2016.
19. عثمان محمد غنيم، وماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصقفا، عمان 2010، ص. 30-31.
20. دوغلاس موسيشت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة: 1993 م.
21. كريم زومان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009"، أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد 7، جوان 2010.
- 21- Emmanuelle reynaud, "le developpement durable ", revue française de gestion, n° 152, octobre, 2004.
- 22- Marie Claude SMOUTS, « le développement durable», Armand Colin, 2005.